



**الابتكار كلمة السر  
لإيجاد مكان في سوق عمل  
يعاني من كورونا**

20 كاص



**منصات المشاهدة  
الرقمية تُعيد تشكيل  
الدراما العربية**

15 كاص



**الشیطان يكمن  
في تفاصيل تحول السودان  
إلى الحكم الفيدرالي**

2 كاص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/02/20

08 رجب 1442

السنة 43 العدد 11977

Saturday 20/02/2021

43rd Year, Issue 11977

# العرب

## مورو ينصح الغنوشي باعتزال السياسة لنزع فتيل الأزمة

الرجل الذي دفعه إلى الانسحاب مكرها من حركة النهضة متغافلا عن "إرث إسلامي" كان مورو أحد مؤسسيه قبل الغنوشي نفسه.

وتشير هذه المصادر إلى أن قيادات الحركة على علم بأن الغنوشي وبعض المحيطين به هم من كانوا وراء تهميش مورو، لافتة إلى تأثر مورو من المعلومات التي وصلت عن وجود فيتو من الغنوشي حال دون دعمه بشكل كامل للوصول إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في 2019، وأن رئيس حركة النهضة لم يكن يريد لتشريته التاريخي في "العمل الإسلامي" أن يكون رئيسا لتونس وأن يحذف الأضواء عن صحابه.

وفي مايو 2020 أعلن مورو انسحابه من الحياة السياسية بشكل نهائي، مؤكدا أنه لم يعد له مكان فيها، ما اعتبر وقته اعترافا بأن الغنوشي كان وراء إخراجها من النهضة ليتخلص بذلك من أحد القياديين التاريخيين، وذلك بعد نجاحه في التخلص من أسماء بارزة أخرى مثل حمادي الجبالي وبقيله صالح كركر، ولاحقا عبد الحميد الجلاصي كأحد الفاعلين الرئيسيين في التنظيم الإسلامي في العقود الأخيرة.

ويقول مورو من حركة النهضة إن الخلاف بين الغنوشي ومورو بدأ منذ الانطلاقة الأولى لأنشطة "الجماعة الإسلامية" وخلال السبعينات وقبل الإعلان عن تسمية حركة "الاتجاه الإسلامي" (1981) التي هدفت إلى إخراج العمل الإسلامي من بعده الدعوي التجديدي إلى بعده السياسي.

ويقوم هذا الخلاف على الزعامة، فقد كان مورو خطيبا مفوها ولديه حضور كبير في المساجد، خاصة أنه من سكان العاصمة تونس، وكان يحظى بثقة ودعم من علماء جامع الزيتونة المنتمين إلى عائلات معروفة مثل عائلة النفير وبن عاشور وبالسرور، فيما كان الغنوشي على الهامش، ما جعله لاحقا يضع يده على حركة الاتجاه الإسلامي للتعويض عن غياب القبولية

بين جوه "العمل الإسلامي".

تونس - حث عبدالفتاح مورو، القيادي الإسلامي المستقل، راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان على الانسحاب من الحياة السياسية، في موقف قالت مصادر مقربة من حركة النهضة إنه يعبر عن توجه عام بين قيادتي حركة النهضة الحاليين والمستقبلين بأن الغنوشي هو سبب أزمات الحركة وأن عليه أن يتخلى ويمنح الفرصة لقيادات جديدة لتجرب حظها.

وقال مورو في حوار مع "العرب" "على الغنوشي أن يعتزل السياسة، لقد اعتناها (في حركة النهضة) طيلة خمسين عاما.. وليعتبرها نصيحة أخوية ووطنية، ويعتزل السياسة ليتفرغ لعمل آخر".

وبدا مورو كأنه يستجيب لمن طالبوه بالنوسيط لدى الغنوشي ودعوته إلى الانسحاب من رئاسة البرلمان كسبيل وحيد لنزع فتيل الأزمة بين رؤوس السلطة الثلاثة في البلاد.

واعتبرت المصادر أن الغنوشي لم يعد محل ثقة وترحاب بين أصدقائه من القيادات التاريخية لحركة النهضة وقبلها الاتجاه الإسلامي و"الجماعة الإسلامية"، وأن الدعوة إلى تنحيه باتت مشتركا بين أغلب القيادات التي أعلنت استقلاليتها مثل لطفي زيتون ومورو، فضلا عن الخلافات الحادة بينه وبين قيادات لم تعلن انسحابها بعد مثل عبداللطيف المكي وسمير ديلو ومحمد بن سالم.

ويضفي تراجع شعبية الغنوشي بين قيادات النهضة ومنتسبيها مشروعية قوية على الدعوات من خارجها التي تطالبه بالاستقالة من رئاسة البرلمان، أو تبحث عن توفير النصاب الكافي لتقديم عريضة أمام جلسة عامة للبرلمان من أجل سحب الثقة منه.

ويقول معارضون إن الأزمة الحادة داخل البرلمان سببها عجز الغنوشي عن إدارة الجلسات، وخاصة لتهامع بتحرك الخيوط من وراء الستار لمنع استقرار المؤسسة التشريعية، والتغطية على الخطاب العنيف الصادر عن ائتلاف الكرامة الإسلامي الشعبي.

لكن مصادر "العرب" تؤكد أن دعوة مورو إلى اعتزال الغنوشي السياسة تخفي رغبة في رد الاعتبار لنفسه من

**عبدالفتاح مورو:**

**الإسلاميون لم يقدموا بديلا  
عن الدولة الوطنية**

6 كاص

## الجزائريون يرفضون العرض السياسي المتأخر من الرئيس تبون

السلطة تراهن على تدابير تهدئة لاحتواء الغضب المتزايد في الشارع

صابر بلادي



عرض لا يفي بالفرص

د"أحزاب الموالاة" طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولفتها الكثير من شبهات الفساد والمال السياسي، وهو ما تأكد في الإفادة التي قدمها سابقا النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني بهاء الدين طيلة، وذكر فيها أن "المقاعد النيابية و(...) لوائح الترشيح في الحزب كانت تباع وتشترى، ووصل سعر صدارتها إلى نحو نصف مليون دولار".

وقد وصفت زعيمة حزب العمال اليساري لويزة حنون نفس البرلمان الذي تنتمي إليه بـ"برلمان الغش والتدليس والتجارة غير المشروعة والرشوة". كما اتهم رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي المسجون أحمد أوجحي غريمه في جبهة التحريير الوطني جمال ولد عباس المسجون بـ"تزوير الانتخابات"، ووصف البرلمان بـ"برلمان الشكارة" (كيس المال).

ويريد الرئيس الجزائري من خطوط حل البرلمان التلويح برسالة غزل تستقطب الشارع الجزائري للانخراط في مسار انتخابي جديد، عبر تقديم ضمانات جديدة تقطع الطريق على ممارسات الفساد والتزوير في المؤسسات المنتخبة، من خلال قانون انتخابي جديد لا يزال محل نقاش في الدوائر السياسية والقانونية.

كرفع الحد الأدنى للأجور بنحو 15 دولارا وإعفاء فئة تتكون من ستة ملايين جزائري من ضريبة كانت تطبق على أجورهم.

وأوحى هذا الخطاب بأن رموز السلطة الجديدة في البلاد لا يتوانون في انتهاز نفس سياسة شراء السلم الاجتماعي التي كان يطبقها أسلافهم، رغم إفرازات الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا ونهاوي أسعار النفط، لكن في المقابل تجاهل الرجل ارتفاع مؤشرات التضخم وتراجع القدرة الشرائية في ظل الخفض التدريجي لقيمة العملة المحلية.

وتراهن السلطة المرتبكة، بسبب مؤشرات عودة قوية للاحتجاجات السياسية في البلاد، على إجراءات سياسية بغرض احتواء موجة الغضب كورونا ونهاوي أسعار النفط، لكن في المقابل تجاهل الرجل ارتفاع مؤشرات التضخم وتراجع القدرة الشرائية في ظل الخفض التدريجي لقيمة العملة المحلية.

وتراهن السلطة المرتبكة، بسبب مؤشرات عودة قوية للاحتجاجات السياسية في البلاد، على إجراءات سياسية بغرض احتواء موجة الغضب كورونا ونهاوي أسعار النفط، لكن في المقابل تجاهل الرجل ارتفاع مؤشرات التضخم وتراجع القدرة الشرائية في ظل الخفض التدريجي لقيمة العملة المحلية.

والغفوض حول اللاتحة المعنية تلقف هؤلاء خبر الإفراج عن بعض الناشطين في عدد من المدن والمحافظات، على غرار أكبر المعتقلين سنا محمد نايلي البالغ من العمر 71 عاما بمدينة تبسة في أقصى شرق البلاد.

وتركزت التساؤلات حول مصير كبار الناشطين المعارضين المعتقلين، وعلى رأسهم الإعلامي خالد درارني والمعارض السياسي رشيد نكاز، في ظل الغموض الذي يكتنف اللاتحة المعلنة من السلطة، كون الرئيس تبون تحدث عن ثلاثين معتقلا حكم عليهم نهائيا وقرابة ثلاثين آخرين في حالة تحقيق أو استئناف.

ويبدو أن حزمة الإجراءات لم تقنع الشارع الجزائري، كونها لم ترتبط بوقف التصييق على الحريات والمقاربة الأمنية المطبقة على الناشطين المعارضين، ولا سيما أن حملة الإفراج تزامنت مع اعتقالات أخرى وتصييقات شهدتها بعض المدن الجزائرية - كخنشلة وورقلة - حين تم توقيف بعض الشبان.

وظهر الرئيس تبون -الذي لم يخاطب الجزائريين كثيرا منذ اعتلائه كرسي قصر المرادية في ديسمبر 2019- غير معافى تماما من وعكته الصحية، ومع ذلك حاول إقناع الجزائريين بحصيلة العام الأول من حكمه؛ حيث ذكر ببعض التدابير الموجبة للجبهة الاجتماعية،

الجزائر - جاء الرد سريعا من طرف الشارع الجزائري برفض العرض السياسي الذي قدمه الرئيس عبدالمجيد تبون للحراك الشعبي عشية تخليد ذكرى الثانية، وذلك بإطلاق سراح المعتقلين وحل البرلمان؛ حيث أعرب المئات من المحتجين في شرق البلاد عن تمسكهم بمطالب الحراك الأساسية والتقليدية، وعبروا عن عدم تفاعلهم مع قرارات التهذئة المعلن عنها من طرف تبون.

وخلد المئات من الناشطين والمعارضين الجمعة في مدينة خنشلة بشرق البلاد الذكرى الثانية للحراك الجزائري المصادفة للتاسع عشر من فبراير، حين أقدم وقتها محتجون على إنزال صورة ضخمة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة من على مبنى ضخم وسط المدينة، وأطلقوا حينها الشعار الذي مازال يغذي الاحتجاجات السياسية في المنطقة "انزل الصنم واترك العلم".

وجاءت احتجاجات مدينة خنشلة كرد سريع من الشارع الجزائري على العرض السياسي الذي تقدم به الرئيس تبون في الخطاب الذي ألقاه مساء الخميس، وضمنه عفو رئاسي على نحو ستمين معتقلا وحل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) وإجراء تعديل حكومي، الأمر الذي سيبقي الوضع السياسي بالبلاد في نفس المربع، وذلك عشية الذكرى الثانية للحراك الشعبي.

ووسط شحن شعبي غير مسبوق أعاد الأجواء التي سادت قبل شهر فبراير 2018 دخلت الجزائر عددا تنازليا تحسبا لعودة وشيكة للاحتجاجات السياسية التي عُرفت لأكثر من عام بسبب تقسيق ولاء كورونا وإحكام السلطة قبضتها الحديدية على الوضع الداخلي، لكن تقافم الاحتقان الاجتماعي أعاد سيناريو الانفجار مجددا، ولم تعد حزمة التهذئة المعلن عنها كافية لتطويق مسبق لانفلات وشيك.

وانتشر صباح الجمعة العشرات من الناشطين وأقارب المعتقلين قبالة مختلف السجون تحسبا لإطلاق سراح المعتقلين الذين شملهم قرار العفو الرئاسي، ووسط حالة من الترقب



لويزة حنون  
هذا برلمان الغش والتدليس والتجارة غير المشروعة والرشوة

## قوات خاصة دربتها تركيا تفكك ما تم بناؤه في الصومال

وبعد الحادثة عقد قادة المعارضة مؤتمرا صحافيا قالوا فيه إن إطلاق النار كان محاولة اغتيال لقياداتها وأنه تم إطلاق صواريخ.

وقال رئيس الوزراء السابق حسن علي خيري "نجوت مع عدد من المرشحين والمشرعين والمظاهرين المدنيين من محاولة مباشرة للتخلص منا"، في إشارة إلى استهداف المعارضة لمرشحي الرئاسة، وأضاف "إذ كان هناك أي شخص يشك في أيديولوجيا فرماجو السياسية الدكتاتورية فيمكنه أن يفهم مما حصل من موجهات".

وأكد زعيم آخر للمعارضة هو عبدالرحمن عبدالشكور أن "الصواريخ التي أطلقوها باتجاهنا ضربت المطار حيث تسببت في دمار".

قبيلة دارود القوية بينما تنتمي معظم وحدات الجيش داخل مقديشو وحولها إلى قبيلة هوية التي تتشارك بكثافة في تحالف المعارضة.

وكان من المنتظر أن ينتخب أعضاء البرلمان الصومالي رئيسا جديدا في الثامن من فبراير الجاري، لكن العملية تاجلت بعدما اتهمت المعارضة الحكومة بنشر مؤيدي لها في المجالس الانتخابية العامة والمحلية.

ويقول تحالف المعارضة إن فترة الرئيس فرماجو انتهت ولم يعد رئيسا للبلاد.

وأفاد ائتلاف لمرشحي المعارضة بأنه لن يعترف من الآن فصاعدا بفرماجو رئيسا وتعهده بتنظيم تظاهرات حاشدة إلى حين تنحيه، بدأت الجمعة.

واتهم وزير الأمن الصومالي حسن حندي جمعالي المعارضة ببدء القتال. وقال في بيان "هاجمت ميليشيات مسلحة القوات الحكومية، تصدينا للميليشيات وتغلبن علينا".

وفي غياب أي وساطة من المحتمل أن ينتشر القتال سريعا. وتمزق الحرب الأهلية الصومال منذ عام 1991، ويوسع كل من الحكومة والمعارضة استدعاء مؤيديين مسلحين تسليحا مكثفا.

5 ويتنمي الرئيس فرماجو إلى آلاف عنصر من قوات جورجور التي دربتها تركيا مخصصون لحماية نظام فرماجو

عام 2019- قيادة قوات داناب الخاصة التي تلقت تدريباً أميركياً "الجيش يتفكك ويبدو أن قوات كثيرة تحول ولاءها إلى القبائل".

وأضاف "فوضى عارمة، لم يعد هناك هيكل قيادة من أي نوع". ويثير دخول المناقشات السياسية في منعطف الصراع المفتوح قلق حلفاء الصومال ويصعب في صلحة حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي تشن هجمات على مدنيين في شرق أفريقيا.

وقبل ساعات من المظاهرات اتهم الرئيس الصومالي السابق شيخ شريف شيخ أحمد قوات الحكومة بهجومه فندق كان يمكث فيه مع رئيس سابق آخر.

كل من مقديشو وطوسمريب وبلد حاور، بينما تعتبر تركصوم قاعدتهم الرئيسية. وإلى جانب تلقي هذه القوات الأوامر مباشرة من الرئيس محمد عبدالله، المعروف باسم فرماجو، تاتمر كذلك بأوامر الضباط الأتراك في القاعدة.

وكانت المعارضة الصومالية قد حذرت في ديسمبر الماضي تركيا من مخاطر إرسال شحنات من الأسلحة إلى الوحدات الخاصة التي تدرّبها.

وأشار شاهد عيان إلى أن المدرعات التركية انتشرت في شوارع العاصمة الصومالية. وقال العقيد أحمد عبدالله شيخ الذي تولى على مدى ثلاثة أعوام حتى